

إيران: يتعين على السلطات ممارسة ضبط النفس في عمليات حفظ الأمن في ملتقى قلعة بابك والتصدي للانتهاكات الحقوق الإنسانية للأتراك الأذربيين الإيرانيين

مع اقتراب موعد انعقاد ملتقى قلعة بابك الثقافي السنوي في PM يونيو/حزيران OMMS، فإن منظمة العفو الدولية تحت السلطات الإيرانية على ممارسة ضبط النفس أثناء عملية حفظ الأمن في الملتقى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تدعو السلطات إلى التصدي للانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الإيرانية وغيرها ضد أفراد الأقلية التركية الأذرية في إيران (الذين يطلقون على أنفسهم أحياناً اسم الأذربيجانيين الإيرانيين).

ويُعتقد أن عدد الأذربيين الأتراك، الذين يشكلون أكبر أقلية عرقية في إيران، يصل إلى ما نسبته PM-OR بالمئة من مجموع السكان، وهم يقطنون في المنطقة الشمالية الغربية بشكل أساسي. ونظراً لأن معظمهم من المسلمين الشيعة، مثل أغلبية السكان، فإنهم لا يتعرضون إلى القدر نفسه من التمييز الذي تتعرض له الأقليات الدينية، وهم مندمجون جيداً في اقتصاد البلاد. بيد أنهم بدأوا في السنوات الأخيرة المطالبة على نحو متنامٍ بمزيد من الحقوق الثقافية واللغوية، من قبيل الحق في التعليم باللغة التركية والاحتفاء بالثقافة الأذرية والتاريخ الأذري في مناسبات مثل ملتقى قلعة بابك السنوي ويوم الدستور، الذي يُحتفل به في أكتوبر/تشرين الأول. وثمة أقلية صغيرة تدعو إلى انفصال الأقاليم الأذرية الإيرانية والاتحاد مع جمهورية أذربيجان. وتنتظر السلطات الإيرانية بعين الريبة إلى النشاط الذي يروجون الهوية الثقافية التركية الأذرية، وغالباً ما توجه إليهم تهم مصاغة بعبارات غامضة، من قبيل "الدعوة إلى القومية التركية الكبرى".

وذكر أن ملتقى بابك السنوي قد عُقد خلال السنوات الست الأخيرة في قلعة بابك (أو باز) في مدينة كبير في شمال غرب إيران. وفي كل عام، يتجمع آلاف الأتراك الأذربيين في كبير ويصعدون إلى القلعة سيراً على الأقدام للاحتفال بعيد مولد بابك خورام الدين، الذي عاش في القرن التاسع ويعتبره الأتراك الأذربيون الإيرانيون بطلاً قومياً. وكثيراً ما كانت تلك الملتقيات تواجه بالقمع من جانب السلطات الإيرانية. ففي العام OMMR، مثلاً، ذكر أنه قُبض على عشرات الأشخاص وحُكم على ما لا يقل عن ON شخصاً بالسجن مدة وصلت إلى سنة واحدة، مع أنه تم وقف تنفيذ بعض تلك الأحكام.

واندلعت مظاهرات جماهيرية في بلدات ومدن في شمال غرب إيران عقب نشر رسم هزلي في NO مايو/أيار OMMS في جريدة إيران اليومية المملوكة للدولة، وأساء إلى العديد من أفراد الأقلية التركية الأذرية. وقد علقت الحكومة صدور الجريدة في OP مايو/أيار، وقُبض على رئيس التحرير ورسام الكاريكاتور. وبدأت احتجاجات على نطاق ضيق، في صفوف الطلبة الأتراك الأذربيين في جامعتي طهران وتبريز، ولكنها ما لبثت أن شملت المناطق التركية الأذرية. وخرجت مظاهرة ضخمة في تبريز في OO مايو/أيار، كما نُظمت مظاهرات سلمية، ولكن بعضها انتهى بشن هجمات على مبان ومركبات حكومية. وزعمت مصادر تركية أذرية إيرانية أن عملاء للحكومة هم الذين حرضوا على تلك الهجمات، بينما اتهمت الحكومة الإيرانية الولايات المتحدة وغيرها من القوى الخارجية بإثارة الاضطرابات؛ بيد أن حكومة الولايات المتحدة نفت ذلك الاتهام.

وذكر أن السلطات الإيرانية استخدمت القوة لتفريق المتظاهرين، بما في ذلك الضرب وإطلاق النار في مقتل. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أسماء OT شخصاً يُزعم بأنهم قُتلوا، وبينهم T أشخاص في تبريز وNQ في "نقاده" (المعروفة لدى الأتراك الأذربيين الإيرانيين باسم سولدوز). وورد أن أحد أفراد جهاز المخابرات في مشكين شهر (المعروفة باسم خيوف باللغة التركية الأذرية) أطلق النار على جليل عبيدي، البالغ من العمر OS عاماً، أثناء المظاهرات التي اندلعت في OR مايو/أيار، فأصابه في الجانب الأيسر من رأسه، وتركه رجال الأمن يلقي حتفه لأنهم لم يسمحوا لأي طبيب بإسعافه. وُذكر أن عائلته مُنعت من إقامة جنازة له في المسجد، ولم يُسمح إلا لعدد قليل من أفرادها بالمشاركة في مراسم دفنه. وقد نفت السلطات الإيرانية وقوع أي وفيات أثناء المظاهرات، مع أن مسؤولاً في الشرطة اعترف علناً في OV مايو/أيار بمقتل أربعة أشخاص وجرح QP آخري u1606 في "نقاده".

وودرت أنباء عن اعتقال مئات، وربما آلاف المتظاهرين، وتسلمت منظمة العفو الدولية أسماء نحو OMM منهم. وفي OP يونيو/حزيران، صرح حجة الإسلام أغازادة، رئيس مكتب وزارة العدل في إقليم شرق أذربيجان، للصحافة بأنه قُبض على نحو PPM شخصاً في تبريز، ثم أُطلق سراح معظمهم، مع أنه ستنتم محاكمة نحو UR شخصاً منهم في وقت لاحق. وقال إنه تم تحديد هوية OR-OM شخصاً على أنهم لعبوا دوراً رئيسياً في الاضطرابات وإن بعضهم ينتمي إلى الطائفة البهائية، وبعضهم الآخر من أعضاء حزب تودة (الشيوعي)، وإن لاثنتين منهم "صلات بإسرائيل".

وفي الوقت الذي أُطلق سراح عدد من المحتجين، فإنه يُعتقد أن عشرات منهم ما زالوا قيد الاحتجاز، ومن بينهم تشانجيز بختقار والدكتور أحمد غوليبور رضائي (المعروف باسم الدكتور حيدر أوغلو) وحسن علي حجب الله (المعروف باسم حسن أرك). وقد اعتقلوا جميعاً بعد مظاهرات تبريز التي جرت في OO مايو/أيار. وفي OS مايو/أيار قُبض على حسن دميرتشي، وعمره SR عاماً، وهو رجل أعمال وموسيقي مشهور من تبريز (معروف باسم حسن أذربيجان)، ونجله بابك في منزلهما، كما قُبض على غلام رضا أماني في OU مايو/أيار، وُذكر أنه الآن مضرب عن الطعام. وقد نُقل بعضهم أو جميعهم إلى سجن إيفين في طهران لاستجوابهم، بيد أن أماكن وجودهم لا تزال غير معروفة.

ووردت أنباء عن تعرض بعض المعتقلين للتعذيب، ومن بينهم داود مغاني، المحتجز في بارس آباد (المعروفة باسم مغان بالتركية الأذرية)، ويقال إنه كان بحاجة إلى إدخاله المستشفى نتيجة لذلك. لكنه الآن مطلق السراح.

ومن بين النشطاء الأتراك الأذريين البارزين الذين ذُكر أنهم اعتقلوا عباس ليساني، الذي قُبض عليه في P يونيو/حزيران عندما عاد إلى منزله بعد تواريه عن الأنظار لمدة أسبوع عقب مظاهرة جرت في أردبيل وتعرض خلالها للضرب على أيدي قوات الأمن. وذكُر أنه بدأ إضراباً عن الطعام، وأن حالته الصحية تبيحت على القلق. وقد قُطع خط هاتف منزله، ربما لمنع زوجته من نشر خبر محتته. وكان عباس ليساني قد أُعتقل مرات عدة بسبب أنشطته السياسية دفاعاً عن الأتراك الأذريين، بما فيها أثناء فعاليات قلعة بابك في العامين OMMMP و OMMR أو في أعقابهما. وقد تعرض للتعذيب الشديد أثناء القبض عليه في اعتصام احتجاجي قام به الأتراك الأذريون في مسجد سارجشم في أردبيل في يونيو/حزيران OMMQ.

ووردت أنباء عن قيام قوات الأمن الإيرانية بحملة اعتقالات قبل موعد عقد ملتقى قلعة بابك لهذا العام، ربما لمنع أشخاص معينين من المشاركة فيه. ففي OS يونيو/حزيران، قُبض على أكبر قرباني في مكان عمله في أردبيل على أيدي رجال مجهولي الهوية يرتدون ملابس مدنية، وكان قد تلقى تهديدات من قبل مثل أولئك الأشخاص منذ أن شارك في المظاهرة التي جرت في أردبيل. كما ذكر أن ناشطاً آخر اسمه إبراهيم جعفر زادة قد قبض عليه في OS يونيو/حزيران أيضاً في خوي عقب استدعائه إلى أحد مراكز وزارة الاستخبارات، ثم أُطلق سراحه في اليوم التالي. وفي OT يونيو/حزيران، ورد أن رضا عباسي، وهو عضو في رابطة الدفاع عن السجناء السياسيين الأذربيجانيين وفي مكتب تعزيز الوحدة، وهو هيئة طلابية، قد قُبض عليه في زنجان بعد رفضه الانصياع إلى استدعاءات شفهية لمراجعة مركز وزارة الاستخبارات للتحقيق معه. وفي اليوم نفسه، ذُكر أن جهانباش بختفار، شقيق تشانجيز بختفار (أنظره أعلاه)، قد قُبض عليه في منزله في تبريز على أيدي موظفين في وزارة الاستخبارات، الذين قيل إنهم صادروا كتهب وملتقاته الشخصية الأخرى. وفي OT يونيو/حزيران أيضاً، ورد أنه قبض على عيسى يغنه، المدير الإداري لجريدة بايام إي سولدوز الموقوفة عن الصدور، في نقاده، وقبض على سيد مهدي سيدزادة في تبريز، كما أُعيد اعتقال ما لا يقل عن خمسة أشخاص ممن كانوا قد أُطلق سراحهم عقب المظاهرة التي جرت في مايو/أيار في مياندوب. إن منظمة العفو الدولية تقر بأن لدى السلطات الإيرانية الحق في والمسؤولية عن تقديم المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية إلى العدالة. بيد أن المنظمة يساورها القلق لأن العديد من المعتقلين ربما يكونون سجناء رأي، اعتُقلوا لا لشيء إلا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات، أو بسبب أنشطتهم السياسية السلمية دفاعاً عن الأتراك الأذريين الإيرانيين. إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الإيرانية إلى:

- احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات حفظ الأمن في ملتقى قلعة بابك، وضمان تقييد الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون في جميع الأوقات بالمعايير ذات الصلة، من قبيل مدونة ألمم المتحدة بشأن قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.
- إطلاق سراح جميع سجناء الرأي فوراً وبلا قيد أو شرط؛ وإطلاق سراح المعتقلين الآخرين، ما لم يتم توجيه تهم جنائية معترف بها إليهم وتقديمهم إلى محاكمة عاجلة وعادلة.
- السماح لجميع المعتقلين بالاتصال بمحاميين من اختيارهم، وبالوصول على الرعاية الطبية الملائمة عند الاقتضاء، والسماح لذويهم بزيارتهم على نحو منتظم وعاجل.
- إجراء تحقيقات عاجلة وشاملة في جميع مزاعم التعذيب أو المعاملة السيئة، وإعلان أساليب هذه التحقيقات ونتائجها على الملأ، وتقديم الضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان إلى محاكمة عاجلة وعادلة، ومنح تعويضات لضحايا التعذيب وإساءة المعاملة.
- ضمان احترام المحاكمات للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كمييار أدنى.
- إجراء تحقيقات عاجلة ونزيهة في جميع عمليات القتل غير RTR؟لقانوني أو الإعدام خارج نطاق القضاء المحتملة، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمنع والتنقيص الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي وبإجراءات موجزة، وتقديم آياً من أفراد القوات المسلحة المسؤولين عن عمليات القتل غير القانوني أو غيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة. *****